الاقسام النوعية للواردات والصادرات المصرية اثناء الحرب العالمية الثانية[١]

رضا فتحي محمد عبدالسميع

باحثة دكتوراه- كلية الآداب- جامعة المنيا

redafathymohammed90@gmail.com

[١] مستلة من رسالة دكتوراه، إشراف أ.د/ محمد عاطف عبدالمقصود، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة المنيا.

كلمات مفتاحية :

الواردات، الصادرات، الحرب العالمية الثانية، مصر، التجارة

مقدمة :

لتوضيح اهم نوعيات السلع في تجارة مصر الخارجية خلال فترة الحرب العالمية الثانية لابد من عرض الاقسام النوعية للواردات والصادرات التي تشتمل علي جميع اصناف السلع والبضائع الرئيسية التي كانت محل تبادل بين مصر والبلاد المختلفة وقيمة كل منها .

- **أقسام الواردات:-**

تنقسم تجارة الواردات طبقًا لإحصائيات وجداول مصلحة التجارة والصناعة إلى ٢١ قسم يمثلون جميع ما يتم استيراده من الخارج من اصناف ويشمل القسم الأول من الواردات الحيوانات الحية والحاصلات الحيوانية والذي نقصت قيمته إبان الحرب من ٩٣٦,٨٢١ جنيه مصري في سنة ١٩٣٨ إلى ٦٢٧,٠٣٩ جنيه مصري في سنة ١٩٣٩ وإلى ٣٤٥٠٦١ جنيه مصري في سنة ١٩٤٠ ثم عادت إلى الصعود خلال السنتين التاليتين حيث كانت قيمتها في سنة ١٩٤١ حوالي ٤٣٤٨١٣ جنيه وفي سنة ١٩٤٢ حوالي ٦١٣٧٣٧ جنيه مصري والملاحظ أن الأصناف التي تأثرت أكثر من غيرها هي اللحوم والأسماك والجبن(١).

وقد بلغت قيمة الوارد من الحيوانات الحية حوالي ٢٧٤,٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥ بزيادة نحو ٦٣,٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٤٤ وقد زادت قيمة الوارد من الأغنام فبلغت ٥٢,٤٠٠ جنيه مقابل نحو ١٤,٤٠٠ جنيه في العام ١٩٤٤ بزيادة نحو ٣٨,٠٠٠ جنيه حيث بلغ ما تم استيراده من قبرص من الأبقار والثيران ما قيمته ٤,٥٠٠ جنيه(٢).

وإذا قارنا قيمة واردات مصر من الفواكه خلال أوائل سنوات الحرب بقيمتها في سنة ١٩٣٨ حيث كانت ٥٨٢٧٦٣ جنيه مصري نجد أنها سجلت هبوطًا محسوسًا حيث بلغت ٤٨٧,٩٦٢ جنية في عام ١٩٣٩ و نحو ٣٦٧,٧٠٣ جنية في عام ١٩٤٠ ثم هبطت الي ٢٥٩,٢٣٤ جنية في عام

١٩٤١ ثم بلغت ٢٩٨٠٧٥ جنية في عام ١٩٤٢ ويرجع النقص في الواردات من الموالح والفواكه إلى التحسن الذي طرأ على وسائل إنتاجها في مصر[٣]، وقد بلغت الواردات من الفاكهة في عام ١٩٤٥ نحو ١,٠٤٢,٠٠٠ جنيه مقابل ٩٠١,٠٠٠ في عام ١٩٤٤ أي بزيادة قدرها ١٤١,٠٠٠ عن عام ١٩٤٤[٤].

وبالنسبة للحاصلات النباتية نجد أنه بالرغم من الزيادة التي طرأت على إنتاج مصر من المحاصيل الزراعية الرئيسية فإن وجود أعداد كبيرة من القوات المحاربة على أرض مصر تطلب زيادة كبيرة في كمية الواردات من الحبوب والدقيق وغيرها فبعد أن كانت قيمة الوارد من تلك المنتجات نحو ٢,٤٧٥,٦٦٧ جنيه مصري في عام ١٩٣٨، أصبحت في عام ١٩٤٢ نحو ٤,٨٥٨,٥٩٦ جنيه مصري وتشمل القمح والذرة ودقيق القمح والبن والشاي وغيره[٥]، وقد بلغ الوارد من الحبوب وحدها خلال الستة اشهر الاولي من سنة ١٩٤٢نحو ٥٢١,٤٧٦ اردباً مقابل ٣٢٣,١٥١ اردباً من عام ١٩٤١[٦]، كما بلغت قيمة الواردات من الخضروات والبقول نحو ٢٥٤,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٥ مقابل ٢٤٨,٠٠٠ جنيه بزيادة نحو ٦,٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٤٤، ونجد ان هناك بعض السلع زاد استيراد مصر منها عندما اوشكت الحرب على الانتهاء، من ذلك الزيادة ظاهرة في واردات الغلال إذ بلغت قيمة ما استوردناه من جميع المصادر نحو ٢,٩٠٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٥ مقابل نحو ١٤,٠٠٠ جنيه فقط عام ١٩٤٤ [٧].

وقد نقص مقدار الوارد من أغلب أنواع الزيوت نقصًا كبيرًا خلال سنوات الحرب فبلغ الوارد من زيت الزيتون ٩١,٦٨٨ في عام ١٩٤٢ بعد أن كان نحو ١,٠٩١,٩٧٤ في عام ١٩٣٨ (عام ما قبل الحرب)[٨] ثم بلغت نحو ١٨,٠٠٠ في عام ١٩٤٥ مقابل ١,٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٤ أي بزيادة نحو ١٧,٠٠٠[٩]، أما بذر الكتان فقد قدر الوارد منه في عام ١٩٤٢ بنحو ٣٢٠٣١ بعد أن كان في عام ١٩٣٩ نحو ٥٠٣٤٧٨ جنيه مصري ويرجع النقص في الواردات من الزيوت المختلفة إلى صعوبة النقل من جهة وإلى أن البلاد التي تنتجها هي بلاد الأعداء (إحدى دول المحور) أو من البلاد المحتلة مثل الهند الهولندية وإيطاليا وألمانيا والدانمارك والأراضي المنخفضة (هولندا)

واليونان وغيرها وجاءت الكمية البسيطة التي استوردتها مصر من الزيوت اثناء الحرب من بريطانيا وفلسطين وسوريا وتركيا .[١٠]

أما الوارد من المشروبات الروحية فقد زادت زيادة كبيرة فبعد أن كانت قيمتها في سنة ١٩٣٨ نحو ٤٢٤٣٨٠ جنيه مصري أصبحت في سنة ١٩٤٢ نحو ٢٢٥٤٥٦٨ أي ان الزيادة بلغت أكثر من خمسة أضعاف وخاصة صنفي البيرة والويسكي.

أما الواردات المصرية من التبغ والأدخنة عمومًا وخاصة تبغ الورق والسجائر فقد زادت زيادة ملحوظة حيث كانت في سنة ١٩٣٨ نحو ٧٥٣,٢٥٧ جنيهًا مصريًا ثم بلغت في عام ١٩٣٩ نحو ٧٦٨,٠٠٠ جنية ثم زادت زيادة كبيره في عام ١٩٤٢ الي نحو ٣,٠٢٤,٢١٣ جنيه أي أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب والجدير بالذكر أن مقدار الوارد من السجائر والتبغ المصنوع في سنة ١٩٣٨ بلغ نحو ٢١٥,١٦٣ و١٥,١٩٤ كيلو جرام على التوالي ووصل في سنة ١٩٤٢ نحو ٢,٢٦٢,٢٣٧ و٣١٧,٩٧٧ كيلو جرام على التوالي[١١] ثم بلغت قيمة الواردات من الأدخنة بجميع أنواعها في عام ١٩٤٤ نحو ١٥,٢٣٠,٠٠٠ كيلو جرام بقيمة ٦,٢٥٠,٠٠٠ ثم جاء في عام ١٩٤٥ نحو ١٣,٣٥٠,٠٠٠ كيلو جرام بقيمة ٧,٥٧١,٠٠٠ جنيه أي بزيادة في القيمة بلغت نحو ١,٣٢١,٠٠٠جنيه مصري مما يدل على مدى ارتفاع الأسعار بسبب ظروف الحرب وتعذر الاستيراد وكانت تركيا اولي الدول الموردة للدخان الي مصر وبريطانيا اهم الدول الموردة للسجاير وعدن تليها ايران اهم الدول الموردة للتمباك [١٢].

وبالنسبة إلى واردات الوقود والزيوت المعدنية فقد بلغت في ١٩٤٢ نحو ١٩٪ من جملة قيمة الواردات فكانت كمية الفحم الحجري المستورد في عام ١٩٣٨ نحو ١,٤٧٣,٥١١ طنًا وقيمتها حسب تقرير مصلحة الجمارك ١٨٩,٥٨٥ جنيه مصري أي أن ثمن الطن الواحد ١٢٨,٣ قرشًا أما في سنة ١٩٤٢ بلغت الكمية المستوردة منه نحو ٥٧,٦٩٦ طن بقيمة ٢,٨٦٤,١٤٣ جنيه مصري أي أن ثمن الطن الواحد ٥٠٢ قرش حيث ارتفعت أسعار أغلب الأصناف ارتفاعًا هائلاً أثناء

الحرب[١٣] وفي عام ١٩٤٥ نحو ١,٤١٢,٠٠٠ جنيه أي بنقص قدره ٤١٥,٠٠٠ عن العام السابق وكانت بريطانيا اهم الدول الموردة للفحم .[١٤]

أما قيمة الواردات من البنزين فنجد ارتفاعًا في قيمة الوارد منه مع أن مقداره كان منخفض في عام ١٩٣٩ حيث كان في نحو ٣٠٨,٨٧٥ طن بقيمة ١,١٣٦,٠٦٦ جنيه مصري أما في سنة ١٩٤٢ فقد بلغت ٢٢٠,٥٣٣ طنًا وارتفعت قيمتها إلى ١,٤٣٧,٨٢٨ جنيه مصري[١٥] وفي عام ١٩٤٤ بلغت ما قيمته ١,٥٩٥,٠٠٠ وفي عام ١٩٤٥ بلغت ما قيمته نحو ١,٢٤٢,٠٠٠جنية اي بنقص حوالي ٣٥٣,٠٠٠ جنية وكان معظم الوارد منه من ايران [١٦] ، أما قيما يختص بالكيروسين فنجد ارتفاعًا في قيمة الوارد منه مع أن مقداره قد انخفض حيث بلغت الواردات منه في عام ١٩٣٨ نحو ٣٠٨,٨٧٥ طن بمبلغ ١,١٣٦,٠٦٦ جنيه أما في سنة ١٩٤٢ فقد انخفض بلغ نحو ٢٢٠,٥٣٣ طن وارتفعت قيمتها إلى ١,٤٣٧,٨٢٨ جنيه[١٧] ثم زادت قيمته الي نحو ٣,٢١٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٤ و نحو ٣,٢٠٥,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٥، وبالنسبة إلى المازوت والفيويل أو الديزل والسولار أويل والغاز فنلاحظ ارتفاعًا في قيمة المستورد منه مع أن المقادير ظلت ثابتة حيث بلغت قيمة الوارد من الوقود السائل نحو ٥,٩١٤,٠٠٠ جنية عام ١٩٤٥ مقابل نحو ٥,٤٥٢,٠٠٠ جنية في عام ١٩٤٤، كما هبط الوارد من زيوت التشحيم الي نحو ٤٩٠,٠٠٠جنية فقط مقابل ٨٨١,٥٠٠ جنية عام ١٩٤٤ وكان اغلب الوارد منه يأتي من الولايات المتحدة [١٨].

كما نقصت الكميات المستوردة من المنتجات الكيميائية والاقرباذيتية[١٩] في عام ١٩٤٢ عما كانت عليه في سنة ١٩٣٨ نقصا يختلف في الأهمية يقابله في نفس الوقت ارتفاع في الواردات من تلك المنتجات بنسبة ٥٨,٤٪ حيث كانت القيمة في ١٩٣٨ نحو ٩٣٥,١٣٨ جنيه مصري أصبحت في سنة ١٩٤٢ نحو ١,٤٨١,٤٠٠ جنيه، اما المنتجات الطبية والادوية فيلاحظ ان قيمة الوارد منها في سنة ١٩٣٨ بلغ نحو ٤٨٦,٣٥٣ جنية بينما في سنة ١٩٤٢ بلغ نحو ٤٩٩,٦٣٤ جنية منها ٤٣,٧% من قيمة الوارد من بريطانيا و ٢١,٤% من الولايات المتحدة و ٢٠,٤% من سويسرا و ٧,٥% من فلسطين و ٧% من بلاد اخري [٢٠] بينما بلغت قيمة الواردات

من تلك المنتجات في عام ١٩٤٤ نحو ١,٧١٠,٠٠٠ جنيه وفي عام ١٩٤٥ نحو ٢,٥٧٢,٠٠٠ جنيه مصري وكانت تلك الزيادة تحديدًا في ما ورد من الأدوية والعقاقير[٢١].

وبالنسبة للواردات من الأسمدة الكيميائية فقد أصيبت بضربات عنيفة حيث كانت الحاجة شديدة إلى هذا الصنف بسبب الإكثار من استخدامها للأراضي الزراعية حيث أخذ مقدار الوارد منه يقل تدريجيا منذ سنة ١٩٣٨ حتى وصل في سنة ١٩٤١ إلى ١٪ من مقدار الوارد في سنة ١٩٣٨ كما وصل إلى ٢٩٪ في سنة ١٩٤٢، ومن جهة أخرى فإن مصر كانت تستورد ثمانية أصناف من الأسمدة قبل الحرب في حين أنها اثناء الحرب في عام ١٩٤٢ لم تستطع ان تستورد سوى نوع واحد هو نترات الصوديوم الطبيعية[٢٢] وكانت كلها تأتي من شيلي[٢٣] حيث بلغت قيمته ما استورته في سنة ١٩٣٨ نحو ٢,٩٣٥,٤٦٢ جنيه ثم في سنة ١٩٤٢ نحو ٢,٧٤١,٢٧١ جنيه ويرجع هذا الانخفاض (انخفاض بمقدار ٧١٪) بسبب الارتفاع الهائل للأسعار فبينما كان سعر الطن في سنة ١٩٣٨ نحو ٥٧١,٣ قرش ارتفع في سنة ١٩٤٢ الي ١٨٣٦,٢ قرش [٢٤] بينما بلغت قيمتها في عام ١٩٤٤ نحو ٥,٣١٧,٠٠٠ جنيه وفي عام ١٩٤٥ نحو ٤,١١٧,٠٠٠ جنيه وترجع تلك الزيادة الي تخفيف القيود تدريجياً عن حركة التجارة مع قرب نهاية الحرب وعودة الملاحة الدولية فاستوردت مصر بجانب نترات الصوديوم كميات من سلفات النوشادر بلغت نحو ٤٤٥,٠٠٠ جنية عام ١٩٤٤ ونحو ٣٠٤,٠٠٠ جنية عام ١٩٤٥ ،كما زاد الوارد من نترات النوشادر اذ بلغت من ١٤,٣٧٨ طن بقيمة ٣٤٥,٠٠٠ جنية عام ١٩٤٤ الي نحو ٢٦,٧٨٦ طن بقيمة ٨٣٨,٠٠٠ جنية عام ١٩٤٥.

كما تأثر استيراد الخشب أثناء الحرب لأن البلاد الموردة له اما بلاد محاربة أو بلاد محتلة، ولم تستعيد واردات الخشب اهميتها الا في عام ١٩٤٤ عندما جاءت بقيمة ٦٥٢,٠٠٠ جنية ثم ارتفعت في عام ١٩٤٥ الي نحو ١,١٦٧,٠٠٠ جنية وكانت تركيا اهم مورد لفلنكات السكة الحديد لمصر[٢٥]

كما نقص كمية الوارد من الورق والكرتون وأصنافهما إلى درجة كبيرة، وبالرغم من قلة الكميات الواردة من تلك الأصناف إلا أن قيمتها قد زادت من ٨٩١,٥٨٨ جنيه في عام ١٩٣٨ إلى ١,٨١٤,٥٠٥ في سنة ١٩٤٢[٢٦] كما بلغت في عام ١٩٤٤ نحو ٩٢٩,٠٠٠ وفي عام ١٩٤٥ نحو ٧٥٧,٠٠٠ جنيه مصري أي بنقص قدره ١٧٢,٠٠٠ جنيه مصري[٢٧].

أما المنسوجات القطنية والحريرية والتي شغلت المركز الأول في واردات عام ١٩٤٢ حيث بلغت قيمتها ٥,٣٥٩,٣٣٥ جنيه مصري في حين كانت في سنة ١٩٣٨ نحو ٢,٨٢٨,١١١ جنيه ولكن تلك زيادة فقط في القيمة رغم تناقص المقدار والفارق هذا ارتفاع الأسعار ويرجع النقص الذى طرأ علي الوارد الي نهضة الصناعة المحلية التي اضطرت بسبب ظروف الحرب الى تحسين وسائل انتاجها لتقوم بنصيب كبير في سد حاجة البلاد ،وبالنسبة الي الحرير الطبيعي ومشتقاته فقد بلغت قيمة الوارد منه عام ١٩٤٥ نحو ٥٧١,٠٠٠ جنية مقابل ١٧٧,٠٠٠ جنية في عام ١٩٤٤ اي بزيادة قدرها ٣٤٩,٠٠٠ جنية وكانت سوريا موردا هاماً لغزل الحرير الطبيعي الخام ، ولا يختلف مركز المنسوجات الحريرية عن مركز المنسوجات القطنية من حيث نقص كمية الوارد وارتفاع قيمته[٢٨].

أما المستورد من الصوف الخام فقد حدث زيادة في كمية وقيمة الوارد من هذا الصنف فقد كانت في سنة ١٩٣٨ تبلغ نحو ٩٦,٤٧٨ كيلو جرام بقيمة ١٨,٧٧٧ جنيه ارتفع ذلك في عام ١٩٤٢ إلى ٦٩١,٧٠٤ كيلو جرام و٢١٨,٣٢٧ جنيه أي بزيادة سبعة أضعاف ما كانت عليه في المقدار وبزيادة في القيمة بلغت نحو اثنى عشر ضعفا على عكس ذلك نجد أن الوارد من المنسوجات الصوفية قد قلت حيث كانت في سنة ١٩٤٢ نحو ١٢٧٢٣١٥ كيلو جرام بينما كانت في عام ١٩٣٨ نحو ١٦٤٥٦١٥ كيلو جرام أما القيمة فكانت ١٨٢٠٥٠٤ في السنة الأولى ونحو ٨٦٠٧٥٥ في الثانية ومعنى هذا أن مقدار الوارد من المنسوجات الصوفية قل في سنة ١٩٤٢ عما كان عليه في سنة ١٩٣٨ بنسبة ٢٢,٧٪ في حين زادت قيمته بنسبة ١١١,٥٪[٢٩].

وبلغ قيمة الوارد من الصوف الخام في عام ١٩٤٤ نحو ١,٠٢٢,٠٠٠ جنيه وفي عام ١٩٤٥ نحو ١,١٢٤,٠٠٠ جنيه في حين زاد الوارد من المنسوجات الصوفية نحو ٣٦٥,٠٠٠ في عام ١٩٤٥ مقابل ١٠٢,٠٠٠ جنيه مصري في عام ١٩٤٤[٣٠] كما نقص الوارد من الزجاج ومصنوعاته نقصًا كبيرًا وهذا النقص يرجع إلى أن البلاد التي كانت تصدر لنا هذه الأصناف انقطعت عن تصديرها خلال الحرب مثل بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا والأراضي المنخفضة واليابان كما قد يرجع إلى التقدم الكبير الذي أحرزته الصناعة المحلية في إنتاج تلك الأصناف.

ومن نتائج ارباح الحرب الاستثنائية الزيادة الكبيرة في واردات مصر من المعادن الثمينة واللآلئ والأحجار الكريمة حيث زادت قيمة الوارد منها من ٣٤٣,٨٥٨ جنيه في سنة ١٩٣٨ إلى ٩٩٢,٦١٩ في سنة ١٩٤٢ وهذا الفرق الكبير ناتج من زيادة الوارد من الماس البرلنتي والزمرد الخام[٣١]، وقد بلغت قيمة مشتريات مصر منها في عام ١٩٤٤ نحو ٧٢٩,٠٠٠ جنية وفي عام ١٩٤٥ نحو ١,٦٥٦,٠٠٠ جنية من جملة تلك الأصناف النفيسة[٣٢] .

كما زادت قيمة الواردات من اصناف المعادن العادية ومصنوعاتها في سنة ١٩٤٢ عنها في سنة ١٩٣٨ بمقدار ١,٠٨٣,٧٦١ جنية حيث بلغت في الاولي نحو ٤,٩٢٢,٣٥٣ جنية وكانت في الثانية ٣,٨٣٨,٥٩٢ جنية ،وتشمل تلك الاصناف الحديد والصلب والزهر والتي لحق بها أضرار كبيره بسبب الحرب وحاجة البلاد للمواد الخام اللازمة للصناعة[٣٣]. ،وقد بلغ قيمة واردات مصر من الحديد ومصنوعاته في عام ١٩٤٥نحو ٢,٢٣٣,٠٠٠جنية مقابل ١,٣٣٤,٠٠٠ جنية عام ١٩٤٤[٣٤].

كما أحدثت الحرب نقصًا كبيرًا في واردات الماكينات والغلايات والأجهزة الميكانيكية والكهربائية حيث نقص الوارد من معظمها في سنة ١٩٤٢ نقصًا جسيمًا فمصر لم تستورد في خلال عام ١٩٤٢ أي عدد من قاطرات سكة الحديد أو عربات الفحم أو آلات لصنع الورق بسبب ظروف الحرب.

أما السيارات ووسائل النقل فعندما قامت أمريكا وبريطانيا بتحويل مصانعها إلى مصانع تنتج معدات الحرب ترتب على ذلك أن قلت المقادير التي اعتادت مصر استيرادها ، حيث بلغ الوارد من هياكل السيارات عام ١٩٣٨ نحو ١٥٠,٢٨٤ جنية وفي عام ١٩٤٢ نحو ٤٩٢,٢٧٢ جنية وبالنسبة الي محركات السيارات بلغت قيمتها ٣١١٢ جنية و١٩٢٨٢ جنية علي التوالي ،اما اجزاء السيارات ولوازمها بلغت ١٦٠,٦٧٦ جنية ثم زادت الي ٢٩٣,٧٦٨ جنية على التوالي[٣٥]،وقد بلغت قيمة ما استوردته مصر من تلك الاصناف خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ ما قيمته ٥٥٧,٠٠٠ جنيه في كل سنة على حدا بنفس تلك القيمة[٣٦].

ونلاحظ مما سبق مدي تأثير ظروف الحرب في تحديد قيمة وكمية الواردات من الاصناف النوعية التي اعتادت ان تستوردها مصر كما يتضح مدى الارتفاع الذي شمل قيمة تلك الواردات رغم ثبات الكميات او تناقصها وهذا شيء طبيعي في ظل ظروف غير عادية آنذاك فكثيراً ما تأتي الحروب والازمات الاقتصادية بمثل تلك الزيادات في الاسعار والندرة في السلع ،ولكن يلاحظ ايضاً انه خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ انه قد بدأت الواردات في الزيادة تدريجياً بل انه هناك سلعاً انقطع الوارد منها في بداية الحرب نجد انها اصبحت موجوده في قائمة الواردات خلال العامين السابقين مع قرب نهاية الحرب واستقرار الاحوال ، وايضاً نجد انه حلت بلداناً محل اخري في قائمة الواردات اثناء الحرب عما قبلها وان كنا سنذكر ذلك بشكل تفصيلي فيما بعد .

- **اقسام الصادرات:-**

وأن كانت الواردات جاءت متنوعة وتضم العديد من الاقسام فنجد أن أقسام الصادرات المصرية في تلك الفترة كانت محدودة جدا وتضم بعض السلع التقليدية وعلي رأسها القطن بشكل اساسي ثم بعض المقادير القليلة من الارز والبصل وبعض المواد الخام من المعادن والاسفلت وغيرها التي اعتمد القطر المصري علي اثمان صادراتها في شراء ما يحتاج اليه من الخارج.

ورغم زيادة أسعار السلع ابان الحرب إلا أن قيمة الصادرات في سنة ١٩٤٢ قلت عن الصادرات في عام ١٩٣٨ بنسبة ٣٥,٧٪ وفضلاً عن ذلك فبينما كانت قيمة الصادرات في خلال سنتي ١٩٣٨ – ١٩٣٩ نحو ٢٩١٣٣٣٨ جنيهًا و٣٣٠٣٥٥٦٧ جنيه بأعلى النتائج نجد أنها أخذت تتناقص تدريجيا في السنوات التالية (سنوات الحرب) حتى بلغت في سنة ١٩٤٢ نحو ١٨٧٥٣٣١٣ جنيه مصري فكانت كالتالي(٣٧):

السنه	جملة الصادرات	النسبة المئوية ٪
١٩٣٨	٢٩,١٧٣٣٣٨	١٠٠
١٩٣٩	٣٣,٠٣٥,٥٦٧	١١٣,٢
١٩٤٠	٢٧,٨١٢,٠٦٦	٩٥,٣
١٩٤١	٢٢,١٤٣,٦٤٠	٧٥,٨
١٩٤٢	١٧,٨٥٣,٣١٣	٦٤,٣

والجدول السابق يعطينا فكرة عن وقيمة ونسبة الصادرات المصرية من خلال متوسط عام ١٩٣٨(٣٨).

ونجد أنه في أواخر سنوات الحرب اي خلال عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ قد بلغت قيمة الصادرات في عام ١٩٤٥ نحو ٤١,٦ مليون جنية (بما فيها قيمة السبائك والنقود) مقارنة بعام ١٩٤٤ حيث كانت ٢٦,٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٤,٧مليون جنيه وهذه الزيادة مكنت مصر من تصدير كميات وفيرة من محاصيلها الرئيسية حيث جاءت قيمة المصدر من القطن نحو ٣٢,١٧٣,٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥ مقابل نحو ١٩,٤٦١,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٤ بزيادة نحو ١٢,٧١٢,٠٠٠ جنيه وقيمة المصدر من الغلال نحو ٤,٠٦٤,٠٠٠ جنيه مقابل ٢,٣٠٢,٠٠٠ جنيه في نفس المدة بزيادة نحو ١,٧٦٢,٠٠٠ ومن البصل نحو ٥٠٤,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٦١٠٠٠ جنيه بزيادة نحو ٢٤٣,٠٠٠ ومن الخضر والنباتات والبذور نحو ٧٢٦,٠٠٠ جنيه مقابل ٤٥٤,٠٠٠ بزيادة حوالي ٢٧٠,٠٠٠ جنيه كما زادت قيمة ما تصدر من المواد الدهنية والشحوم والزيوت (زيت بذرة القطن أيضا) حوالي ٢٨٥,٠٠٠ جنيه أما الكتان والقنب فقد هبطت قيمة المصدر منه إذ بلغت

قيمته حوالي ٣٣٨,٠٠٠ جنيه مقابل ٦٧٤,٠٠٠ جنيه بنقص حوالي ٣٣٦,٠٠٠ جنيه (ما بين عامي ١٩٤٥ – ١٩٤٤)[٣٩].

وكان لا يزال القطن ومنتجاته عماد الثروة وأهم صادرات مصر الرئيسية حيث بلغت نسبة المصدر منه نحو ٧٧٪ في عام ١٩٤٥ ومقابل نحو ٧٢٪ في عام ١٩٤٤[٤٠].

فيما يخص الحاصلات أو المنتجات الحيوانية نجد أن قيمة صادرات مصر منها في عام ١٩٣٨ نحو ٢٢٨٢٥٨ جنيه في حين بلغت في سنة ١٩٤٢ نحو ١٤١٧٢ جنيه أي أن نسبة ما صدر منه في عام ١٩٤٢ إلى قيمته في عام ١٩٣٨ يبلغ ٦,٢٪ ويرجع هذا النقص إلى انعدام الصادر من بعض المنتجات بسبب ظروف الحرب ووقف التصدير .

أما فيما يختص بالحاصلات النباتية ففي قبيل الحرب شغل الصادر من تلك المنتجات مراكز هامة بين مجموعة الصادرات غير أنه في عام ١٩٤٢ نقص نقصًا كبيرًا سواء في قيمته أو كميته عما كان عليه في سنة ١٩٣٨ وقد بلغ مقدار النقص في الكمية نحو ٨١٪ في سنة ١٩٤٢، حيث تأثرت كثيرًا الأصناف التي كانت تشغل مركزًا راجحًا في صادرات مصر قبل الحرب وهي بذرة القطن[٤١] والبصل والأرز والنهالة وفضلات الطحن والموالح .

والجدول التالي يوضح اهم الواردات المصرية من الحاصلات النباتية من حيث الصنف والكمية من ١٩٣٨-١٩٤٢ [٤٢]

الصنف	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢
بذرة القطن	٢٧٦٦٤٥٥	٢٢٠٥٣٣٨	١٤١١٣٠٠	٧٤٥٠٩٤	٢٩٧٥٥٤
البصل	١٤٣٦١٩	١٨٤٠٧٥	٨٩٨٨٧	١٦٨٦٥	١٠٢٧٢
الارز	٦٥٤١٦	١٧٤٦٣٢	١٧٤٦٣٢	٦٠١٦٣	٢٣٠٥
الخضروات	١١٨٨	١٤٠٠	١٢٠٤	٢٩٣	١
الشعير	٤٦٠٦	٢٩٣	٢٨٢٦	٢٩٤	١٦٣٩
القمح	٨٧٣٤	٦٣	٤١٧٢٤	٢٥٧٩٦	٧

الموالح	١١٩٧٨	١٠٩٢٠	٣٣	٣	١
نخالة وفضلات الطحن	٤٠٤٢٤	٢٨٩٦١	١٣٦٦٦	٩١٥٢	٩٧٠

ويتضح انه كان للأرز المصري سوق طيبة في الخارج حيث احتلت صادراته المرتبة الثانية بعد القطن وبذرته ويشارك الأرز في الأهمية البصل الذى تبوأ مركزًا هامًا في تجارة مصر الخارجية وكانت تذهب صادراته إلى أوربا الغربية وخاصة بريطانيا وجنوب آسيا(٤٣)، وقد صدرت مصر في سنة ١٩٤٠ نحو ١٧٥٠٠٠ طن متري تقريبًا من الأرز(٤٤) بقيمة ١,٨٢٨,٠٠٠ جنية استرليني مقارنة بنحو ١١٦,٩٧٢ طن متري بقيمة ١,١٢٢,٠٠٠ جنية في عام ١٩٣٩ حيث اثبت الارز انه يمثل محصولاً تصديرياً ثانوياً قيماً (٤٥) رغم انه قد تم وقف حركة تصدير الارز الي البلدان الشرقية التي كانت العميل الاول(٤٦).

كما انخفضت القيمة الاجمالية لصادرات البصل من ١٨٤ الف طن بقيمة ٩١٦,٠٠٠ جنية في عام ١٩٣٩ الي ٩٠,٠٠٠ طن بقيمة ٤٩٣,٠٠٠ جنية في عام ١٩٤٠ ويرجع ذلك اساساً الي فقدان اسواق اوربا الوسطي وكانت بريطانيا كالعادة المشتري الرئيسي (٤٧) ، بينما نشطت حركة تصدير البصل في عام ١٩٤٤ حيث بلغ نحو ١٨,٥٣٤ طن بقيمة ٢٦١,٠٠٠ جنيه ثم زادت في عام ١٩٤٥ إلى نحو ٣٧,٣٨٨ طن بقيمة ٥٠٤,٠٠٠ جنيه أي بزيادة حوالي ١٨,٧٥٤ في المقدار وفي القيمة بنحو ٢٤٣,٠٠٠ جنيه(٤٨) وكانت أيضا هناك زيادة ظاهرة في مقدار ما صدرته مصر من الأرز حيث ارتفع من نحو ٦٥,٣٨٣ طن بقيمة ١,٦١١,٨٠٠ جنيه إلى نحو ١١٣,٩٤٩ طن بقيمة ٤,٠٥٦,٥٠٠ جنيه في عام ١٩٤٥ أي بزيادة أقل قليلاً عن ٣ ملايين جنيه(٤٩)،وقد بلغ اجمالي صادرات القمح ٤١,٧٢٤ طن في عام ١٩٤٠ مقابل ٦٣ طن فقط في عام ١٩٣٩ ، وكان هناك انخفاض كبير نسبياً في صادرات بذرة القطن والخامات المعدنية وفوسفات الجير والجلود خلال عامي ١٩٣٩-١٩٤٠ (٥٠) وقد نشطت وزارة التجارة والصناعة في نشر الدعاية وخلق أسواق جديدة للمنتجات المصرية رغم الصعاب التي واجهتها بسبب الحرب(٥١).

كما تقدمت صادرات الموالح في مصر ويعزى ذلك إلى تشجيع الحكومة المصرية التي عهدت إلى وزارة التجارة والصناعة باتخاذ الإجراءات الآتية:

١- **تنظيم الدعاية في الداخل والخارج**

٢- **ايجاد أسواق جديدة لتصريف المقادير الوافرة**

٣- **تنظيم التصدير بإنشاء مكاتب مراقبة في الموانئ الهامة لمراقبة الحزم والوزن والمقادير بالنسبة للرسائل المطلوب تصديرها من البصل والبيض والموالح وغيرها.**

وكان من نتيجة هذه الإجراءات أن اندفعت تجارة الصادر في مصر نحو الرواج ، وكان الصادر من الخضروات عام ١٩٣٩ يبلغ نحو ١٣٩٩٨٣٣ كيلوجرام انخفض هذا المقدار الي ٦٠٠ كيلو جرام في سنة ١٩٤٢ ويرجع هذا النقص الجسيم الي ظروف الحرب(٥٢).

وفيما يختص بالصادرات المعدنية(المعادن الخام) فكانت في عام ١٩٣٨ نحو ٦١٦٨٧٢ جنيه مصري وأخذت هذه القيمة ترتفع تدريجيا في السنوات التالية حتى بلغت في سنة ١٩٤٢ نحو ١١١٧٤٠٩٢ جنيه أي بزيادة قدرها ٩٠,٣٪ وهي الزيادة الكبيرة ترجع أساسا إلى الزيادة في الكمية المصدرة من المازوت في سنة ١٩٤٢ وكذلك إلى زيادة قيمة الوحدة منه فقد كانت كمية وقيمة الصادر من هذا الصنف في سنة ١٩٣٨ نحو ٥٤٦٢ طن بقيمة ١٣٥٤٢١ جنيه وبلغت كل منهما في ١٩٤٢ نحو ٢٠٨٤١٤ طن بقيمة ١٠٢٩٥٦٣ جنيه(٥٣).

أما فيما يختص بالأسفلت والقار وما إليها من البترول فقد نقص مقدار الصادر منها من ١٢٧٨٧٣ طن في سنة ١٩٣٨ إلى ٤٠١٥٥٥ طن في سنة ١٩٤٢ ، بينما بلغ في عام ١٩٤٥ نحو ٦٢,٠٠٠ جنية مقابل نحو ١٦٧,٠٠٠ جنية في عام ١٩٤٤ اي بنقص حوالي ١٠٥,٠٠٠ جنية(٥٤)، وكذلك الحالة بالنسبة لمقدار الصادر من البنزين حيث نقص من ٣٠٧٤٨ طن في سنة ١٩٣٨ إلى ٢١٦ طن في سنة ١٩٤٢(٥٥)

ومن خلال ما سبق يتبين أن هناك هبوطًا جسيمًا في الغالبية العظمى من الأصناف التي تتألف منها مجموعة الصادرات فمن بين ٥٩ صنف اشتملت عليها الصادرات المصرية توجد ثمانية أصناف انعدم الصادر منها انعداما كليا و٢٩ صنف نقص مقدار الصادر منها عما كان عليه عام ١٩٣٨ أما باقي الأصناف وعددها ١٢ صنف فهي التي انفردت في تسجيل زيادة في صادراتها وعلى ذلك تكون نسبة قيمة الصادرات في عام ١٩٣٨ إلى قيمتها في عام ١٩٤٢ نحو ٦٤,٣٪ رغم الزيادة التي طرأت على أسعار البضائع في مدة الحرب ورغم ذلك جاءت تجارة الصادرات متأثرة بظروف الحرب وكانت في غير صالح البلاد(٥٦)

ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى نقص وقلة الصادرات المصرية إلى:-

١- قيام أغلب الدول بوضع حواجز جمركية على الواردات واتخاذ نظام الحصص قاعدة للتعامل في هذه الأصناف.

٢- المنافسة القوية التي صادفت بعض الصادرات المصرية في الخارج وخاصة الخضروات.

٣- صعوبة النقل والنقل البحري تحديدا بسبب الحرب

٤- ان الدول التي تعتبر المنتجة لبعض اصناف الخضروات والموالح تقع بالقرب من الدول المستهلكة

٥- إغلاق بعض الأسواق المصرية في وجه التجارة المصرية وخاصة دول المحور والدول المحتلة(٥٧).

الهوامش:

(١) صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٤٣، ص ٣٢٣(تم عرض ارقام الواردات لعام ١٩٣٨ علي اعتبار انه يمثل عام ما قبل الحرب لبيان مدي تأثير الحرب في قيمة وكمية تلك الواردات ولم تتوفر بيانات كافية عن واردات عام ١٩٤٣ الذي يمثل عام ذروة الحرب حيث جاء التبادل التجاري في ادني مستوياته)

(٢) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية١٩٤٥، المطبعة الاميرية بالقاهرة، ١٩٤٦، ص١٧ .

(٣) صحيفة التجارة والصناعة : نفس العدد السابق ، ١٩٤٣ ،ص ٣٢٤.

(٤) وزارة المالية: مصلحة الجمارك ، تقرير عن تجارة مصر ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثاني ، ١٩٤٣، مصدر سابق،ص ٣٢٤.

(٦) نفسه ،ص٦٤.

(٧) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية ،تقرير عن تجارة مصر ١٩٤٥،مصدر السابق، ص١٢

(٨) صحيفة التجارة والصناعة : نفس العدد السابق، ١٩٤٣،ص٣٢٤.

(٩) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقارير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، نفس المصدر السابق ، ص ١٧.

(١٠) صحيفة التجارة والصناعة : نفس العدد السابق ، ١٩٤٣، ص ٣٢٥.

(١١) صحيفة التجارة والصناعة : العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٤٣، ص ٣٢٦.

(١٢) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية ، تقرير عن تجارة مصر ١٩٤٥، مصدر سابق، ص ٢.

(١٣) صحيفة التجارة والصناعة : العدد الثاني، ١٩٤٣،مصدر سابق، ص ٣٢٥.

(١٤) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقارير التجارة الخارجية ١٩٤٥، نفس المصدر السابق، ص ١٧.

(١٥) صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثاني، ١٩٤٣، مصدر سابق، ص ٣٢٦.

(١٦) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن التجارة الخارجية ١٩٤٥، المصدر السابق، ص ١٧.

(١٧) صحيفة التجارة والصناعة: نفس العدد السابق، ص٣٢٦.

(١٨) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن التجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، نفس المصدر السابق، ص ١٨.

(١٩) تشمل المنتجات الكيميائية (الكبريت والجليسرين والنفتالين وكلورو الامونيا وكلورو الجير والاملاح واملاح اثيلين واحماض عضوية حامض الكلوردريك والكبرتيك وبيكربونات الصودا وكربونات الصوديوم والصودا الكاوية وغيرها ، بينما تشمل المنتجات الاقرباذيتية المنتجات الطبية المركبة والجاهزة والادوية والعقاقير الاقرباذيتة.)

(٢٠) صحيفة التجارة والصناعة: نفس العدد السابق، ١٩٤٣، ص٣٢٨-٣٢٩.

(٢١) وزارة المالية: مصلحة الجمارك ، تقريرعن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، مصدر سابق ، ص ١٨.

(٢٢) صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثاني،١٩٤٣،مصدر سابق ، ص ٣٢٩.

(٢٣) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، ،تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، مصدر سابق ،ص ١٩.

(٢٤) صحيفة التجارة والصناعة، نفس العدد السابق، ص ٢٢٩-٣٣٠.

(٢٥) وزارة المالية: مصلحة الجمارك، تقريرعن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، مصدر سابق ، ص ١٨-١٩.

(٢٦) صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثاني، ١٩٤٣ ، ص ٣٣١.

(٢٧) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقريرعن تجارة مصر الخارجية عن عام ١٩٤٥، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢٨) صحيفة التجارة والصناعة، نفس العدد السابق ، ص ٣٣١.

(٢٩) نفسه ، ص ٣٣٢.

(٣٠) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، نفس المصدر السابق ، ص٢٠.

(٣١) صحيفة التجارة والصناعة: العدد السابق،١٩٤٣، ص٣٣٤-٣٣٥.

(٣٢) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، مصدر سابق ،ص٢١.

(٣٣) صحيفة التجارة والصناعة: نفس العدد السابق ، ص ٣٣٥.

(٣٤) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، مصدر سابق ،ص٢١.

(٣٥) صحيفة التجارة والصناعة: العدد السابق ،ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٣٦) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية١٩٤٥، نفس المصدر السابق ،ص٢٣.

(٣٧) صحيفة التجارة والصناعة، نفس العدد السابق ، ص ٣٤١.

(٣٨) صحيفة التجارة والصناعة، العدد السابق، ص ٣٤٣.

(٣٩) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية: تقارير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٥،مصدر سابق ، ص ٥١.

(٤٠) نفسه .

(٤١) الاردب من بذرة القطن = ١٢١ كيلو جرام (المصدر: وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٣١ ،المطبعة الاميرية بالقاهرة، ١٩٣٢، ص ٢٨.

(٤٢) صحيفة التجارة والصناعة : العدد الثاني،١٩٤٣، مصدر سابق ، ص ٣٤٥.

(٤٣) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد ٤، مج ٢،القاهرة، ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ٢٣٣ – ٢٤٩.

(٤٤) صحيفة التجارة والصناعة : العدد الثاني، السنة الاولي ،١٩٤٢، ص٦٤.

(45) F.O,407/225,No 5, Sir Lampson To Mr. Edin,Cairo,Febreury 26,1941,P22.

(٤٦) صحيفة التجارة والصناعة : نفس العدد السابق ،١٩٤٢، ص٦٤.

(47) F.O,407/225,No 5,Op.Cit, ,Pp 22-23.

(٤٨) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥، مصدر سابق ، ص ٥٩.

(٤٩) نفسه ، صص ٥٩- ٦٠.

(7) F.O,407/225,No 5,Op.Cit,P.22.

(٥١) صحيفة التجارة والصناعة، العدد الثاني، السنه الثانية،١٩٤٣،مصدر سابق ، ص٣٤٥.

(٥٢) نفسه، صص ٣٤٦-٣٤٨.

(٥٣) صحيفة التجارة والصناعة : العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٤٣،مصدر سابق، ص ٣٤٨ .

(٥٤) وزارة المالية: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٥،مصدر سابق، ص ٥٢.

(٥٥) صحيفة التجارة والصناعة: نفس العدد السابق ، ١٩٤٣، ص ٣٤٩.

(٥٦) نفسه ، ص ٣٤٩.

(٥٧) صحيفة التجارة والصناعة :العدد الثاني، ١٩٤٣ ، ص ٣٤٧.